

دراسة نوعية تقييمية لواقع تطبيق سياسات منع التدخين في المطاعم والمقاهي في لبنان

كان الهدف من هذه الدراسة تقييم سياسات منع التدخين وتفعيلها في المطاعم والمقاهي في لبنان. أُجري تحقيق نوعي مع تسع مؤسسات في لبنان تتنوع جغرافياً سياسات منع التدخين داخل منشأتها. فأجريت ٨ مقابلات مع الإدارة والموظفين كما عقدت تسع حلقات نقاشية مع زبائن مدخنين وغير مدخنين (ما مجموعه ٤٢ زبوناً).

خلاصة النتائج الرئيسية

أسباب تطبيق سياسات منع التدخين

كانت الأسباب المعطاة للبدء بتطبيق سياسات منع التدخين كما يلي:

١. نوعية الطعام ونظافته: أشار الكثير من المشاركين في الدراسة إلى أن دخان السجائر من شأنه أن يؤثر على نوعية الطعام المقدم.
 ٢. بناءً على الطلب: بطاقات ملاحظات من الزبائن يطلبون فيها توفير أماكن لا يُسمح فيها بالتدخين.
 ٣. نشاطات المناصرة، كالليلة الخالية من التدخين التي تنظمها مجموعة من الشباب في شارع الجميزة.
 ٤. القدرة التنافسية: بما أنه لا يوجد حانات في لبنان تمنع التدخين يعتقد البعض أن إتباع هكذا سياسات سيميزهم عن الآخرين.
 ٥. السياسة والمعايير التنظيمية الدولية: كان بعض هذه المؤسسات يسعى للحصول على تصديق الأيزو (ISO) فرأى أن سياسة منع التدخين تساهم في الحفاظ على معايير تنظيمية سليمة. أما البعض الآخر فتألف من سلاسل المطاعم العالمية حيث سياسة منع التدخين مفروضة من قبل الإدارة العليا.
 ٦. راحة الزبائن: مؤسسة واحدة فقط ذكرت بالتحديد أن إتباع سياسة منع التدخين من شأنها توفير مكان آمن للعائلات والأطفال.
- كان الشروع في إتباع سياسة منع التدخين عموماً يعتمد اعتماداً كبيراً على وجود إدارة معنية وملتزمة. وكان التطبيق يتم تدريجياً إلى حد كبير، وعادة ما يبدأ بمرحلة غير رسمية وتقييم لقابلية التطبيق. وقد إنتظر الكثيرون أشهراً عدة قبل اعتماد هذه السياسة رسمياً.

درجات تطبيق سياسات منع التدخين

- منطقة خالية من التدخين (غرفة واحدة): تملك المؤسسة منطقة خاصة للتدخين وأخرى خالية من التدخين. وهي لا تضع منافض على الطاولات في القسم الخالي من التدخين.
- منطقة خالية من التدخين (طوابق منفصلة): إن مساحة المطاعم تسمح بالفصل بين المدخنين وغير المدخنين وإفراد الطابق لكل من الفئتين.
- مساحات داخلية خالية بالكامل من التدخين: تملك المؤسسة مساحات خارجية مخصصة للتدخين، لا يوجد منافض داخل المبنى، وهناك منفضة كبيرة عند المدخل، كما لا تباع علب سجائر في المطعم، ويوجد لافتة عدم التدخين على الباب.
- يوم واحد فقط في الأسبوع خالٍ بالكامل من التدخين: عند السابعة مساءً تبدأ المؤسسة بلبلة خالية من التدخين.

إثنتان فقط من المؤسسات التسع التي تمت دراستها تضعان لافتة عدم التدخين على الباب لإطلاع الزبائن على سياسة المنع التي يتبعانها. ولا تملك كل هذه المؤسسات لافتات عدم التدخين في الأماكن الداخلية. على العموم، كان الإعلان عن سياسة منع التدخين محافظاً في طبيعته، أربعة فقط من هذه المؤسسات كانت صريحة وعلنية حول سياسة المنع أمام زبائنهم. وهناك بعض المؤسسات التي توفر لموظفيها تدريباً خاصاً حول كيفية التعامل مع المدخنين الذين لا يلتزمون بسياسة منع التدخين. يقترّب الموظف من الشخص المخالف ويعلمه بوجود سياسة تمنع التدخين ويطلب منه أن يتخلص من سيجارته. التباين والوضوح في الإعلان عن السياسة كانا على الشكل التالي:

لا إعلان رسمي:

١. تعلن المؤسسة أن المنطقة خالية من التدخين عندما تُسأل عن الأمر.
٢. توجد لافتات على الباب فقط، ولا وجود لأي لافتة داخل المبنى.

إعلان رسمي:

١. يعلن المدير للزبائن أن هذه الليلة خالية من التدخين لدى جلوس هؤلاء إلى الطاولة وقبل أن يطلبوا المشروب، مما يسمح لهم بالتفكير بالأمر وأخذ القرار بالبقاء أو الرحيل.
٢. يسأل الموظفون الزبائن على الفور إذا كانوا يفضلون الجلوس في منطقة المدخنين أو في منطقة غير المدخنين.

٣. يقوم الموظفون بإعلان داخلي للزبائن.
٤. يقوم الموظفون بإعلام الأشخاص المتصلين للحجز عبر الهاتف بأن هذه الليلة خالية من التدخين.
٥. توضع بعض اللافتات داخل المبنى.

تطبيق سياسة منع التدخين

إقترح الموظفون في المطاعم والمقاهي إستراتيجيات أخرى كتوفير مساحة خارجية للتدخين وتهوئة فعّالة كبديل عن المناطق الخالية بالكامل من التدخين. ذكر الموظفون أنّ العائق الرئيسي في وجه التطبيق هو الخوف من المواجهة مع المدخنين الذين يختارون معارضة هذه السياسة

بغض النظر عن كونهم مدخنين أو غير مدخنين فقد ذكر كل من الزبائن والموظفين العوائق التالية امام التطبيق:

١. بما أنه لا يوجد قانون وطني شامل ينطبق على جميع المؤسسات يمكن للمدخنين أن يقرروا الذهاب إلى أماكن أخرى، وبالتالي أعرب العديد من هذه المؤسسات عن خوفهم من الخسارة المالية المترتبة عن ذلك.
٢. يسود الاعتقاد أن سياسات منع التدخين تنتهك حق المدخن بغض النظر عن حقّ غير المدخن وخصوصاً أن هناك بشكل عام الكثير من المدخنين.
٣. وبما أنه من الصعب خلق منطقة خالية من التدخين في الأماكن الصغيرة جداً، فقد لعب حجم المكان دوراً حاسماً في إمكانية تخصيص أماكن للتدخين، وأخرى خالية من التدخين.
- على الرغم من أن أسباب الشروع في إتباع سياسات منع التدخين بين المؤسسات التي تم إستجوابها لم تشمل مضار دخان السجائر غير المباشر (السليبي)، فقد أجمع كل من الموظفين والزبائن أن هذه السياسات تحمي الموظفين من الدخان غير المباشر.

بشكل عام، ذكر كل من الموظفين والزبائن عوامل متشابهة مسهّلة للتطبيق:

١. تحمي سياسات منع التدخين الأشخاص من أضرار التدخين السلبي (وخاصة الأطفال والنساء الحوامل، ومرضى الربو).
٢. تحمي هذه السياسات من مفاعيل مزعجة أخرى مثل تهيج العين والإزعاج الذي يسببه التصاق رائحة التبغ بالشعر والملابس.
٣. تحمي هذه السياسات الموظفين من ساعات طويلة من التعرض المتواصل للدخان.
٤. هناك الكثير من الناس الذين يطالبون بمناطق خالية من التدخين وإضافة إلى وجود ردود فعل إيجابية من غير المدخنين ومن العديد من المدخنين أيضاً.
٥. بيئة نظيفة
٦. بعض الزبائن غير المدخنين يعتقدون أن سياسات منع التدخين لن تؤثر على المطاعم مالياً؛ بل على العكس فإنها ستؤدي إلى إستقطاب زبائن جدد (النساء الحوامل والأطفال والمسنين إلخ...)
٧. من شأن هذه السياسات تشجيع المدخنين على الإقلاع عن التدخين أو التخفيف من نسبته.
٨. شدد الزبائن غير المدخنين على أن المناطق المخصصة للتدخين وتلك الخالية من التدخين ضمن مساحة واحدة هي غير مقبولة لأنه لا يمكن حصر دخان التبغ.
٩. وجود قانون وطني شامل سوف يسهل التطبيق السليم.

تفعيل سياسات منع التدخين والإلتزام بها

في حين لم يثر موظفو المطاعم والمقاهي إلى عوامل تعيق تفعيل سياسات منع التدخين، فقد رأى الزبائن أنّ الحاجز الرئيسي في وجه التفعيل هو أن التدخين لا يزال يعتبر القاعدة والعديد منهم لم يكونوا على علم بوجود هكذا سياسات. أحد العوامل المسهّلة للتفعيل والذي ذكره الموظفون هو تعرّض بعض الزبائن لهذا النوع من السياسات في دول أخرى، ومن هنا إستعدادهم للإلتزام بهذه السياسة في لبنان.

بشكل عام، لم تواجه المؤسسات التي تم إستجوابها صعوبة تذكر بالنسبة للإلتزام؛ فقد كان المدخنون عموماً ملتزمين بسياسة المنع وذهبوا إلى خارج المبنى من أجل التدخين أو تخلصوا من سجائرهم على الفور في الداخل بعد تنبيههم. وقد أشار بعض الموظفين أن عدداً من المدخنين أبلغوهم بعدم رغبتهم في العودة إلى هذا المكان. كانت المعارضة بشكل عام نادرة وجاءت بمعظمها من زبائن مدخنين فظين دخلوا في وقت متأخر من الليل.

العقبات الرئيسية في وجه الإلتزام كانت:

١. يُعتبر تراخي لبنان العام في تفعيل سياسة منع التدخين عاملاً مساهماً.
٢. هناك نقص عام في إحترام حقوق الأشخاص غير المدخنين.
٣. يتم غض النظر عن مضار دخان السجائر غير المباشر كما لا تؤخذ هذه المضار على محمل الجد.

عندما سُئلوا عن العوامل المساعدة على الإلتزام أشار الزبائن والموظفون إلى أنه:

١. من المهم توفير مكان بديل للمدخن بإستطاعته التدخين فيه (سواء أكان خارج المبنى، أو ضمن مناطق محددة داخل المبنى...)
٢. المستوى العالي من التفعيل من شأنه أن يؤدي إلى مستويات عالية من الإلتزام.
٣. هناك حاجة لزيادة الوعي ونشر المعلومات حول الآثار الصحية السلبية للتدخين.
٤. سيساعد التطبيق التدريجي لسياسات منع التدخين على تحقيق الإلتزام لأنه يجعل الناس يعتقدون على السياسة تدريجياً.
٥. توفير الدعم لمساعدة المدخنين على الإقلاع عن التدخين على الصعيد الوطني هو أحد العناصر الأساسية التي من شأنها أن تشجع على الإلتزام.

استنتاجات

تظهر التجارب المسجلة من المطاعم والمقاهي التسعة التي تمت دراستها أنه بالإمكان في الواقع تطبيق سياسات منع التدخين بنجاح في لبنان. بالرغم من تواجد عوائق في وجه التطبيق والتفعيل والإلتزام فقد كشفت النتائج عن عوامل مسهلة مؤاتية. من شأن المستوى العالي من التفعيل أن يؤدي إلى مستويات عالية من الإلتزام. هناك حاجة لزيادة الوعي ونشر المعلومات عن أضرار التعرض لدخان السجائر السلبي. وقد أجمع معظم أصحاب المطاعم والمقاهي أن قانوننا وطنياً شاملاً يفرض على جميع المطاعم والمقاهي سوف يسهل كل من التفعيل والإلتزام. ستقوم عملية فهم العوامل المسهلة والعوامل المعيقة للتطبيق والتفعيل والإلتزام، بتقديم الدعم للمطاعم والمقاهي الأخرى التي تخطط لإعتماد سياسات منع التدخين.

فريق البحث

تألف فريق البحث من: الدكتورة ريماء نقاش (باحثة رئيسية / أستاذة بحوث مساعدة)، والسيدة جوانا خليل (باحثة / منسقة للمشروع)، والدكتورة ريماء عفيفي (باحثة رئيسية مشاركة / أستاذة مشاركة)، والدكتورة مونيكا شعيا (باحثة رئيسية مشاركة / أستاذة مشاركة) من كلية علوم الصحة في الجامعة الأميركية في بيروت. تم تمويل هذا المشروع من قبل المركز الدولي للبحوث الإنمائية - هيئة البحوث الدولية لمكافحة التبغ. امتدت مرحلة جمع المعلومات من أيار / مايو ٢٠٠٩ إلى آب / أغسطس ٢٠٠٩. نخص بالشكر جميع المؤسسات والأفراد الذين شاركوا في هذه الدراسة. ■